مجبورا ايضا وانما خالف في الكيفية التي اكتسب بها ظاهرا وجعل له
شركا في الفعل ظاهرا وباطنا ولا داعي الى ذلك حيث كان يكفي في الجمع بين
الآي ما ذكره الجمهور من الكسب للعبد الخ **اقول** الامام جعل العبد
مجبورا في اختياره بمعنى ان اختياره المترتب عليه فعله الصادر عنه
بتاثير قدرته باذن الله تابع لاختيار الله ليس كما يقول المعتزلة
ان العبد ممكن من اختيار ما يشاء شاء الحق او لم يشأ فالعبد عند الامام
فاعل حقيقة اذ لا تاثير لقدرته اصلا الا بالاذن ولا مستقلا وانما الفعل
لله حالا عند التعلق والمقارنة فلا يصح ان يكون مجبورا في فعله
الصادر عنه حقيقة باختياره لانه فرع صدور الفعل عنه حقيقة
فحيث لا فعل للعبد حقيقة فلا جبر في الفعل فليست قولة الامام راجعة الى
المشهور ولا شبيه به لوضوح الفرق بين القول بان قدرة العبد موثرة باذن الله
لا على الاستقلال والقول بانها لا تؤثر اصلا لا بالاذن ولا بالاستقلال واما
القول بانه لا داعي الى ذلك فناشئ عن عدم الالتفات الى الاجماع الواقع على ان الله
تعالى راعى الحكمة فيما خلق وامر تفضلا ورحمة لا وجوبا والا لظهر الداعي باذن الله
لما مر ان مراعاة الحكمة تقتضي ان يكون شرط التكليف القدرة المؤثرة
باذن الله وعن عدم الالتفات الى مقتضى ادلة الكتاب والسنة
التي نبه عليها الامام في النظامية حيث قال ومن نظر في كليات
الشرايع وما فيها من الاستحثاث والزواجر الى ان قال واحاط بذلك
كله ثم استراب في ان افعال العباد واقعة على حسب ايثارهم
واختيارهم واقتدارهم الخ فان الكسب المشهور الذي ذكره جمهور
المتاخرين لا يصحح مراعاة الحكمة المجمع عليها ولا يجمع بين الآي الدالة
على ان الله خالق كل شيء وبين الآيات الدالة دلالة قطعية على التاثير
بالاذن عند كل ذي سلك مسلك الانصاف والخطاب معه واما انه
جعل للعبد شركا في الفعل فانما يتم على القول بالاستقلال والامام
لا يقول به اذ كل فعل لا يصدر عن فاعله بقدرته عند تعلق مشيئته

الا اذا

الا اذا شاء الله لا يكون فاعله شريكا لله الذي يفعل ما يشاء على الاطلاق
اذ فعل العبد قد شاءه الله عند الامام فالله خالق فعل العبد بقدرة العبد
التي هو بها كاسب لفعله بخلاف المعتزلة فان افعال العباد عندهم ليست
مقدورة عليهم ولا مرادة لله تعالى كلها لزعمهم استقلال العباد وانهم
يفعلون ما لا يشاء الله من فعل المنهي وترك المامور ويتركون ما يشاء الله
من فعل المامور وترك المنهي فلا يصح عندهم ان يكون افعال الله مخلوقة
لله تعالى لمنافاته الاستقلال فالتشريك في الفعل في زعمهم ظاهر بالنظر
الى ما في نفس الامر من ان الارادة اعم تعلقا من الامر لا في اعتقادهم من
مساواة الارادة للامر لكنه اعتقاد غير مطابق للواقع اذ قد دل الكشف
الصحيح على انهم يعذبون على هذا الاعتقاد قال الاستاذ محي الدين قدس سره في المشهد
الرابع عشر من كتابه مشاهد القدسية اشهدني الحق بمشهد الحجاج
فرايت الساهرة وقد مدت والارض قد القت ما فيها وتخلت وقال لي يا عبدي
تامل ما اصنع باهل المراء والجدال والاهواء والبدع وانا القاهر الى ان قال
هيهات هيهات لما خيلوا وتبت ايديهم بما كسبوا ثم قال لي اسمعك
واشهد فهذا ميزان العدل قد نصب وصراط الحق قد مد وجحيم الخلاف
قد سعرت وجنان الموافقة قد ازلفت فاذا النداء اين ذوو العقول
بزعمهم فجيء بالفلاسفة ومن تابعهم وساق الكلام فيمن ذكرهم ثم قيل
اين المعتزلة الذين اعتزلوا عن الصراط المستقيم فاتي بهم اجمعين
فقيل لهم ادعيتم الربوبية تقولون ما شئنا فعلنا فسحبوا على وجوههم
في نار جهنم الخ فانما انكر عليهم قولهم ما شئنا فعلنا وهو ادعاء
الاستقلال والحمد لله ذي الجلال **قوله** ثم هذه القدرة والارادة
التي يجعلها الله في العبد على مذهب الامام حكم فيها بالجعل حيث
لا استقلال وما كان جعليا صح رفعه فصح الفعل بدونه كما هو
القول المشهور واذا صح خلافه فهو الاصل في العاجز ولا يثبت له
خلاف الاصل الا بدليل الخ **اقول** قد ثبت ان مقتضى مراعاة الحكمة

Copyright © King Saud University